الفصل السابع
الدعم النقدي لدول الاقتصاد النامي من خلال صندوق النقد الدولي

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بينهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي :

- **المقرضين والمستثمرين :**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الإقراض إلي ما بين 40 مليارو50 مليار دولار أمريكي سنويا توجه إلي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنحل لحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة

الفنية كما تقوم مؤسسات أخري بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص.

- **وسطاء معرفة :**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي، والاستثمار ونظر الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط وشرق أوربا.

- **حارس البوابة :**

تؤثر المؤسسات المالية الدولية علي إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر او غير مباشر، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول، كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلي أسواق رأس المال .

وفيما يلي عرض نشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً : البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ،المعروف بالبنك الدولي2، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 187مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمع ونمرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ولأن المحافظين لا يجتمع ونسوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 25 مديرًا تنفيذيًا، يعمل ونفيد اخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

2http://web.worldbank.org

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً مجموعة البنك الدولي.

ويمكن توضيح أهداف ومهام كل مؤسسة في الجدول التالي :

اسم المؤسسة		تاريخ	الدول الأعضاء	الأهداف	الإدارة
البنك الدولي	مؤسسة التمويل الدولية	1956	185 دولة	منح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية ، وتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية	-مجلس المحافظين لكل دولة عضو في مجلس المحافظين يجتمع سنويا. -مجلس الإدارة يتكون من 24 عضوا من بينهم 8 أعضاء أساسين للدول الأكثر اقتصاديا من بينهم السعودية -مصادر التمويل من خلال إصدار سندات في الأسواق العالمية وتحصيل فوائد من الدول المدينة
	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1988		تزويد القطاع الخاص بالتامين المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات علي الاستثمار في الدول النامية وتوفر الخدمات القانونية والمشورة الإستراتيجية .	
	البنك الدولي	1944		ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي	

اسم المؤسسة		تاريخ	الدول الأعضاء	الأهداف	الإدارة
	للإنشاء والتعمير			يحتمل أن تحقق عائدا حقيقي ويمنح القروض للدول التي تتمتع بأهلية ومراكز مالية تمكنها من السداد .	
	مؤسسة التنمية الدولية	1960		مساعدة البلدان الأكثر فقرا ف العالم، وتهدف إلي تخفيض إعداد الفقراء من خلال : • تقديم قروض بدون فائدة • منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي • تخفيف حدة الفاوت وعدم المساواة • تحسين الأحوال المعيشية للشعوب	

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي --البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) و المؤسسة الدولية للتنمية -- (IDA) قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مئات أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 186 بلداً .كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض و الاعتمادات: القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية.

1) عمليات الاستثمار

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي 75–80 في المائة في المتوسط من حافظة البنك.

وتغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار ــ في بادئ الأمر ــ على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية والأهلية. إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزاً على إقامة المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

2)عمليات سياسات التنمية:

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة

من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني،وعلى مدى السنتين الماليتين 2006، و2007، لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 30 في المائة من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءاً من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال. وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي اعتمدت الحكومات فيها إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء حيث تساند سلسلة سياسات التنمية تنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن أن يُطلق على عمليات سياسات التنمية اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية.

الأهلية: يُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع لرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية. وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعاً شديداً في أعباء مديونياتها مؤهلة لعمليات سياسات التنمية في صورة

منح، يرجى الاطلاع على القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون والمنح.

الشروط : يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية، بإتاحة مثل هذه العمليات.

الأدوات. ثمة سياسة جديدة، تم اعتمادها في أغسطس/آب 2007، أضفت الصفة الرسمية على فكرة المساندة المباشرة للموازنة، وأدت إلى توحيد الأنواع المختلفة لقروض التكييف التي كان يستخدمها البنك في تسعينيات القرن المنصرم مع إدخال الإقراض لصالح سياسات التنمية.

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة، ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة

بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقا للشروط التي تم الاتفـــاق عـــليها. وبما أن أكثر من 30 في المائة من موظفي البنك الدولي يعملون في أكثر من 100 مكتب قطري حول العالم، فإنه يقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيدا عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

3)الصناديق الاستئمانية والمنح

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي. وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية. وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تَعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات – كصندوق تمويل (تخفيض انبعاثات غاز) الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة.

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلـــى مـــوارد ماليـــة للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشـــارية مـــن أجـــل تلبيـــة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويـــل المشـــروعات والبرامج.

وتؤكد المنح المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف صاحبة

المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المنح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن منح المؤسسة الدولية للتنمية – التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات – **قد استخدمت فيما يلي:**

- تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.
- مساندة برامج اللقاحات والتحصين للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
- مكافحة وباء الإيدز.
- تدعيم منظمات المجتمع المدني.
- خلق المبادرات المعنية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري).

4)الخدمات التحليلية والاستشارية

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينتهج البنك الدولي سبلا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك. وتتمثل أحد السبُل المتبعة في إجراء البحوث الاقتصادية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة. فضلا عن طريقة أخرى تتمثل في الأنشطة المدفوعة باعتبارات

قطرية خاصة، والأنشطة غير الإقراضية مثل العمل الاقتصادي والقطاعي، حيث يتم تقييم الآفاق الاقتصادية لبلد ما من خلال بحث أجهزته المصـــرفية وأسواقه المالية، بالإضافة إلى قضايا التجارة والبنية التحتية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي على سبيل المثال.

كذلك يعتمد البنك الدولي على موارد بنك المعرفة الخاص به في تعليم العملاء وتثقيفهم بحيث يصبحوا مُجهَّزين لحل مشاكل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويُقصد ببنك المعرفة تلك الثروة من الاتصالات والمعرفة والمعلومات والخبرة التي اكتسبها البنك الدولي على مدى سنوات من العمل الإنمائي من بلد إلى بلد ومن مشروع إلى مشروع .ويتمثل الهدف الأسمى الذي ينشده البنك الدولي في تشجيع ثورة المعلومات في البلدان النامية.

وفيما يلي بيان على سبيل المثال لا الحصر لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم **الجمهور أيضاً:**

- دراسات تقييم أوضاع الفقر .
- الدراسات الاجتماعية والهيكلية .
- تقارير القطاعات .
- تبادل المعارف.
- استعراضات الإنفاق العام .
- المذكرات الاقتصادية القطرية .

5) بناء القدرات:

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر. وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية **الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:**

الشبكة العالمية للتعلُّم من أجل التنمية هي شبكة واسعة تضم مراكز مخصصة للتعلم عن بُعد، وتستخدم هذه الشبكة تقنيات متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات لتحقيق التواصل بين العاملين في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم.

المعرفة من أجل التنمية وهي تقدم خدمات استشارية للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على الانتقال إلى رحاب الاقتصاد القائم على المعرفة.

مركز موارد بناء القدرات ــ هو مستودع للأدبيات الاقتصادية والمالية، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، والممارسات السليمة في مجال تنمية القدرات باعتبارها العامل الحاسم الأهمية لتحقيق فعالية التنمية.

البرامج العالمية والإقليمية في معهد البنك الدولي ــ حيث يلتقي العاملون في مجال التنمية عبر شبكة الانترنت ووجها لوجه من خلال هذه البرامج لتبادل الخبرات المكتسبة وتطوير القدرات والمهارات.

الإذاعة على شبكة الانترنت من أجل التنمية هي محطة إذاعية تقدم الندوات التي يعقدها البنك الدولي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء باستخدام الفيديو. والواقع أن المناقشات والحوارات المنقولة حرفيا بشأن قضايا التنمية الملحة تجذب انتباه المسئولين الحكوميين، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والصحفيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعموم الجمهور.

المؤسسة الدولية للتنمية :

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة ، التي أُنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنحٍ لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء بالبنك إنشاء وكالة يمكنها إقراض البلدان الأشد فقراً بموجب أقصى شروط ميسرة ممكنة. وقد أطلقوا على هذه الوكالة "المؤسسة الدولية للتنمية". وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة، أنها (المؤسسة الدولية للتنمية) تعتبر سبيلاً من خلاله يستطيع "أغنياء العالم الموسرون" مساعدة "فقراء العالم المعسرين". إلا أنهم أرادوا أيضاً أن تُدار مؤسسة التمويل الدولية على النهج

وبنفس النظام الذي يُدار به البنك. ولهذا السبب اقترح الرئيس الأمريكي دويت دي أيزنهاور، ووافقته على هذا الاقتراح بلدان أخرى، أن تكون المؤسسة الدولية للتنمية جزءاً من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD).

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة سارية النفاذ في عام 1960، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة، تُعرف بالاعتمادات، في عام 1961 إلى كل من شيلي، وهندوراس، والهند، السودان.

تضم المؤسسة الدولية للتنمية حاليا 170 بلدا عضوا . يكتتب الأعضاء في الاكتتاب الأولي للمؤسسة وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد، وذلك عن طريق تقديم ما يلزم من مستندات وسداد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد.

وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ــ وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً والبالغ عددها 79 بلداً، بينها 39 بلداً في أفريقيا. كما أن هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين 35 إلى 40 سنة وتشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنوياً وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية 2011: 1165 دولاراً أمريكياً.

وتساند المؤسسة أيضاً بعض البلدان، ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالملاءة الائتمانية الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبعض البلدان مثل الهند وباكستان تكون مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناءً على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالملاءة الائتمانية للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهي تعرف باسم" البلدان الخليطة ."

ويوجد حاليا 79 بلدا مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة. وتضـــــم تلــك البلدان معاً نحو 2.5 مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم النامية. وجدير بالذكر أن حوالي 1.5 مليار نسمة في هــذه البلــدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

التقسيم حسب المناطق فينقسم إلي :

- أفريقيا جنوب الصحراء..... 49%
- جنوب آسيا..... 32%
- شرق آسيا والمحيط الهادئ 11%
- أوروبا وآسيا الوسطى 4%
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....2%
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....1%

أما التقسيم حسب القطاعات فيقسم إلي :

- الإدارة العامة والقانون 18%
- القطاع الاجتماعي..... 29%
- الزراعة.....8%
- الصناعة 2%
- القطاع المالي.....5%
- القطاع المالي 3%

الشروط الحالية للقروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية:

وفي السنة المالية 2010 (التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة 14.5 مليار دولار أمريكي، تم تقديم 18 في المائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية 2010 ما يبلغ 190 عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة منذ عام 1960 بإقراض 222 مليار دولار أمريكي ل 108

بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز 13 مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تمولها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل، وتحسين الظروف المعيشية .اكتشف مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية .

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو العريض، ويشمل ذلك:

- السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة
- الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسلع
- توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة
- تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية
- وتشجيع التكامل التجاري والإقليمي

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء. وتقدم

المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون. وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية:

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة 60 في المائة من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ 27.3 مليار (41.6 مليار دولار أمريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011 .

وساهمت 45 بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وأسبانيا

ثانياً : صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي [3] هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا ، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة ، فهو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية ، وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

ويقوم الصندوق بما يلي :

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي وإطلاق إشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر

3. ttp://www.imf.org

- تقديم المشورة لأعضائه بشان السياسات الاقتصادية ، والعمل علي إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الآجل من خلال الإصلاحات .
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلي حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية

يحصل الصندوق علي أمواله من بلدانه الأعضاء ، ويمكنه استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية ، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس علي الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء ، يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الإقراض الذي يوفره له الصندوق وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال أيضا عن طريق الاقتراض أن حصل علي منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل.

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصادات بلدانه الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته ، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات وإقراض البلدان التي تمر بعسر مالي ، ويتمثل دور الصندوق في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع ، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول .

وبوسع أي بلد عضو الاقتراض من الصندوق إذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم أي إذ بدأت أمواله وأرصدته تنفذ نتيجة لشرائه سلعا أو خدمات من الخارج أكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها أو نتيجة لنقل المستثمرين رؤوس أموالهم إلي الخارج ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلا مؤقتا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني .

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعدة تختلف أسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها أفضل من أسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من أسواق رأس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية إلي المصاعب الاقتصادية .

وصندوق النقد الدولي مسئول أمام حكومات بلدانه الأعضاء وذلك في الأساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتألف من 24 عضوا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الأعضاء ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع متابعة أعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتألف من وزراء مالية جميع البلدان الأعضاء وغيرهم من كبار المسئولين فيها ، وقد تم إصلاح كبير مؤخرا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصادات الناشئة بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الأولي من حيث قوة التصويت .

الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

انشأ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشأ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة ، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول علي الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي أساسا بتقديم المساعدات الإنمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

استعرضنا في هذا المبحث مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ولكن .

هل هذه الأهداف التي عبر عنها البنكين من أهداف نبيلة هي الواقع؟ أم آن هناك دور وأهداف خفية مستترة تسعي هذه المؤسسات الي تحقيقها وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية كما يلي :

- **المبحث الأول** : أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية .
- **المبحث الثاني** : قراصنة القروض .
- **المبحث الثالث** : تأثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي مصر وتركيا وماليزيا ، فمصر التزمت التزام

كامل بشروط وتعليمات هذه المؤسسات وتركيا وماليزيا من الـــدول التي رفضت هذه الشروط والتعليمات واعتمدت بشكل كبيـــر علـــي مواردها الذاتية .

سياسات البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي في الدول النامية

مقدمة :

استعرضنا في المبحث السابق مفهوم ونشأة وأهداف البنك الـــدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ، وفـــي هذا المبحث نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة أم تهدف علي المدى الطويل إلي سحق هذه الطبقات علي حســـاب الطبقـــة الرأسمالية.

صندوق النقد الدولي
وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

تعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية فـــي الدول النامية ، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية ، لذلك فان أي دولـــة تلجا إلي صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، **فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما :**

1. **سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص :** وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص ، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، لذلك فان

هذه السياسات تهدف إلي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق :

- تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص ، حتى يمكن زيادة صافي عوائده بعد أداء الضرائب ، اعتقادا من الصندوق أن هذا سوف يؤدي إلي زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل ورأس المال إلي القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الأعمال.
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من نشاطه في المشروعات الجديدة ، حتى يمكن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجالات ذات الأولوية وبخاصة القطاع الخاص .
- تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.
- منع الرقابة علي الأسعار ، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع
- زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي علي القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات ستؤدي إلي خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا أن هذا الخفض سيكون مؤقتا ، إذ أن

من شأن هذه الإجراءات والحوافز أن تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول ، وتخلق فرضا جديدة في السوق المحلي ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

2. **سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة** : يري صندوق النقد الدولي ، أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، **وتتمثل هذه السياسات في :**

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا .
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية ، وفي هذا الشأن يوصي صندوق النقد الدولي بعدة أساليب : إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها ، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية إلي دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع ،بشرط أن تؤدي تلك الأساليب إلي تخفيض

مستمر لنسبة الدعم السلعي إلي الإنفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج .

- تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتى يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتى لو أدي ذلك إلي زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولي من تنفيذ البرنامج
- خفض الأجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة أو الوظائف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد
- امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية ، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط .
- رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها
- بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العب المالي والإداري علي عاتقها ، وهذا بالإضافة إلي تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء ، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

البنك الدولي
وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

عندما تلجا أي دولة نامية إلي البنك الدولي من اجل حل مشطلاتها الاقتصادية ، فان البنك الدولي يشترط أن توافق هذه الدول أولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج إليها .

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، في التعامل مع الدول النامية ،حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ،

تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الأسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام .

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي :

- في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .
- تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل إلي القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .
- التصفية وبيع أصول المشروع إذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه
- السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة
- السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات
- التحول إلي الملكية الخاصة .
- عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها إلي القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه الخصخصة إلي ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام 1989 بين كل من البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي والوليات المتحدة الأمريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلي تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق " الثروات – رؤوس الأموال –الخدمات – البراءات " وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وتتمثل أهم **المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي :**

- من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين .
- تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الأكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الأعمال علي الاستثمار .
- توسيع القاعدة الضريبية بمعني إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية .
- تحرير الأسواق المالية .
- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية.
- تصفية القطاع العام .
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية .
- تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير .
- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وإلغاء الدعم أو المنح للشركات من اجل تخفيض الأسعار.

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من اجل السيطرة علي الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في البلاد النامية ، نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخول ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، أجور منخفضة .

وهذه الآليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الأولي لتنفيذ هذه السياسات .

قراصنة قروض

مقدمة:

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات .

يؤدي قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات ، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية ، وبناء محطات الكهرباء ومد طرق رئيسية ، وإنشاء موانى ومطارات ومناطق صناعية ، هذه القروض مشروطة بان تتولي إقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات أمريكية ، وجوهر الأمر أن لا يخرج القدر الأكبر من أموال القروض من الوليات المتحدة الأمريكية .

ومعيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته علي أن تكون القروض التي يقعدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدول

المقترضة عن سداد ما عليها من ديون وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي من السهل السيطرة علي هذه الدولة .

وكشف جون بركنز في كتابه [4] Confessions of an Economic Hit Man , عن هذه المهنة والذي لم يكن اختياره من فراغ ليكون قرصان قروض فقد تم ترشيحه من قبل جهات عديدة كلفت سيدة تدعي " كلودين مارتن مستشار خاص لشركة شاس تي مين" بتدريبة في مهنته الجديدة كقرصان قروض ولقد أخبرته بأنه أمامه هدفين أساسيين من عمله كقرصان قروض :

الأول: اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تمنح للدولة التي سيعمل فيها مع إعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية .

الثاني : العمل علي إفلاس تلك الدول التي حصلت علي قروض بحيث تظل هذه الدول مدينة إلي الأبد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة إلي خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية ، تصويتاً في الأمم المتحدة أو تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية .

ولقد أوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها" نحن نادي صغير تتقاضي أجورا كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العالم ننهب منها مليارات الدولارات جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الوليات المتحدة الأمريكية التجارية وفي النهاية فأن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم ، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد ومتى نريد من

---

4 John Perkins , Confessions of an Economic Hit Man,Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004

اجل إشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية وبالمقابل فان هــؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الوليات المتحدة الأمريكية لأنظمــتهم حتــى لو كانت قمعية ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتيــة التــي لا تحقق عائد اقتصادي ولكنها تحقق عائــد اجتمــاعي تــوفر لهــم الغطــاء لاستقرارهم السياسي يعترف جون بركنز أنه والخبراء الاقتصاديون قــاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجياتهم في النهب الاقتصادي وذلــك باســتخدام مفاهيم مثل – الحكم الرشيد – تحرير التجارة – حقوق المستهلك بحيــث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى .

الكتاب وهي شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الــذين يرتــدون ملابس فاخرة ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة ويتقاضون أجورا فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الأجنبية، ويحولونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التــي تســيطر علــى الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيــق التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشــوة، والابتــزاز، والجــنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة حسب المراحل الزمنية التــي قضاها مؤلف الكتاب "جون بيركينز" في خدمة نظام الاغتيــال الاقتصــادي للشعوب. وتضم هذه الأجزاء الأربعة 35 فصلا.

وعمل جون في وكالة الآمن القومي في عام 1968 كقرصان قروض وتم اختياره ضمن فيالق السلام في الاكوداور ، والتقي في الاكوادور بنائب رئيس شركة مين الاستشارية العالمية الذي يعمل أيضا ضابط اتصال في وكالة الآمن القومي ، التحق بوظيفة في شركة مين واجتاز تدريبات سرية في بوسطن للحصول علي وظيفة قرصان القروض ، ثم أرسل إلي اندونيسيا ضمن فريق من 11 عضو ثم توالت السفريات الي آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، وفي عام 1975 ترقي ليصبح اصغر شريك في شركة مين .

ومن أهم الاعترافات التي جاءت في الكتاب ما يلي :

الإمبراطورية الأمريكية تعتمد علي كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية فالوليات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها .

العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض : أنها صممت من اجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية ، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية وأخيرا والاهم أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء في هذه الدول من الخدمات الحكومية والدعم المالي للطبقة الفقيرة ، وبهذه الطريقة المخادعة لا تغادر الأموال مقار الهيئات الدولية المانحة والقابع أكثرها في الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو هيوستن

أو سان فرانسيسكو، وبينما تعود هذه الأموال بشكل فوري إلى أعضاء الكوربورقراطية فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد.

ما حل بكثير من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها هو وحفنة من زملائه وأدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب إضافة إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية. ويقر المؤلف أنه عندما فشل قراصنة الاقتصاد في استمالة أولئك الرؤساء الوطنيين السابقين، يتدخل فريق آخر من القراصنة، وهم **ثعالب المخابرات** ، لينفذوا مهامهم.

ويأتي جزء من الإجابة من خلال تدليل «بيركنز» بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى 2.5 تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً في عام 2004، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل 20 ضعفاً ما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

المفاهيم الاقتصادية الجيدة من خلال مطلبه بخصخصة الشركات والقطاعات الخدمية ثم إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الشركات الوطنية بينما الوليات المتحدة وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعتها مثل الحماية الفكرية .

التغلب علي ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه استثمارات إلى مناطق القطبية والاسكا لاستخراج البترول وتعويض الفائض في الميزان التجاري لصالح دول الخليج العربي من خلال تصدير السلاح للشرق

الأوسط وبناء المشروعات العملاقة الترفيهية غير الإنتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية

التشابك الاخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف إلي دعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين علي الغذاء الأمريكي من جهة أخري.

تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ للشركات الأمريكية:

- فنزويلا ، المكسيك ، والخليج شركات النفط.
- أمريكا والوسطي ، الكاريبي العمالة الرخيصة .
- الصين للاستهلاك .

سعت الوليات المتحدة الامريكية و أوروبا من خلال:

- المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- منظمة التجارة العالمية .
- شركات متعددة الجنسيات .

إلي إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل مع إعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح أسواق تلك الدول لها إلغاء المعوقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف أنواعه لصناعات المحلية .

حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والزراعة للدول الكبرى حتى تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية علي أسرار أدوية

الأعشاب وطرق العلاج الطبيعي الأخرى التي تراكمت خبراتها في دول العام النامي

مصطلح « الكوربورقراطية Corporatocracy» قاصدا به نخبة رجال الأعمال والساسة في الولايات المتحدة الساعين إلى بناء إمبراطورية عالمية تسيطر عليها مجموعة من الشركات الأمريكية الكبرى.

في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرا ، فصيلة الثعالب هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلي الاغتيال وان حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق

من المهام الرئيسي التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجئون إلى قراصنة الاقتصاد ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالا وإعانات وجدوا ما يطلبون.

يضمن هؤلاء الزعماء في مقابل انصياعهم لقراصنة الاقتصاد والمخابرات الأمريكية تدفق أموال الإعانات لإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم. ومن فترة لأخرى يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم مطالبين بـ"رد الجميل" فينصاعون لشروط الدائن التي تتنوع بين الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين أو إقامة قاعدة عسكرية بأراضيها أو إغماض العين عن غزو بلد مجاور ، وربما المساعدة في غزوه لوجستيًا تارة وماديا تارة أخرى.

لا يتوقف انصياع الدول التي أرهقتها الديون على الساحة الدولية فحسب بل تفتح أبوابها للشركات الأمريكية التي تجوب في البلاد تستأجر العمال المحليين وتسخرهم في ظروف عمل قاسية ولا تمنحنهم سوى أجور العبيد.

وفي كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدين العام وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

ويؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الأمثلة التي توضح التناقض في السياسات الأمريكية في العديد من القضايا في حالة توافر **مصحتها أو عدم توافر هذه المصلحة :**

هللت الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي ولكن في عام 1971 ومع ظهور بوادر تنافسية من أوربا واليابان إعلان الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي القائم نظام بريتون وودز وقام برفع الغطاء الذهبي للدولار ، مما أعطى ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم من دون قيود .

يري الكاتب أن العائدات الإضافية التي حصلت عليها السعودية من ارتفاع أسعار البترول كانت نعمة أكثر شبها بالنقمة. فقد امتلأت خزائن الدولة بمليارات الدولارات، ما أدى إلى تقويض بعض المعتقدات السلفية الصارمة ،فقد سافر أثرياء السعودية حول العالم والتحقوا بالمدارس والجامعات في أوروبا والولايات المتحدة، اشتروا سيارات فارهة وأثثوا

منازلهم على الطرز الغربية. فحل شكل جديد من الانغماس الدنيوي بدلا من المعتقدات الدينية المحافظة. قدمت هذه النزعة الاستهلاكية الحل للمخاوف المتعلقة بتكرار أزمة حظر البترول مستقبلاً.

فقد بدأت واشنطن – تقريبا بعد نهاية عملية الحظر مباشرة– بالتفاوض مع السعوديين، فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل دولارات البترول، وأهم من ذلك مقابل ضمان عدم تكرار حظر البترول مطلقا. أسفرت المفاوضات عن إنشاء وكالة التنمية الأكثر غرابة في التاريخ، وهي اللجنة الأميركية السعودية للتعاون الاقتصادي التي اشتهرت اختصارا بـ(JECOR) ، أنفقت هذه اللجنة سنويا مليارات الدولارات، دون رقابة من الكونغرس. لأن الموضوع لم يكن به أموال حكومية أميركية، فلم يكن للكونغرس أية سلطة للتدخل في الأمر، رغم دور وزارة الخزانة كوسيط. وبدأت رحلة طويلة من تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأميركية.

وخلال الممارسات السابقة وجدت دولة مثل الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمزون إلى شركات البترول الأمريكية لكون مخزون غابات الأمزون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط ، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب 75 % من عائدات البترول للشركات الأمريكية بينما تحصل الدولة محل التجربة على النسبة الباقية ، التي يذهب 75 % منها لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية ، والمحصلة أنه لا يتبقى سوى 2.5 % لبرامج الصحة والتعليم ودعم الفقراء

ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجال الزراعي ظهرت شركات هيمنة عالمية ، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية التي صارت من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما. وحين حاول بعض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي. أي. إيه» بتدبير عمليات انقلاب ضدهم جاءت برؤساء موالين حافظوا على مصالح تلك الشركات.

لم يقف الأمر عند مستوى الانقلابات العسكرية المدعومة أمريكيا بل تجاوز ذلك إلى الغزو والإنزال العسكري ، على نحو ما جرى في عدة دول في مقدمتها العراق وبنما. وخلال الغزو لم تدخر القوات الأمريكية جهدا في حرق المدن وقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وتشريد السكان. وفي حالة مثل العراق يؤكد المؤلف أن أهميته لا تقتصر على البترول، فهناك المياه والواجهة البحرية والموقع الاستراتيجي والسوق الواسعة لبيع التكنولوجيا الأمريكية. ولقد بات واضحاً منذ عام 1989 للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، ومن ثم لقي عقابه القاسي، ليكون عبرة للجيران على هذا النحو من الأمثلة الموجعة الكاشفة للأسرار يمضي بنا الكتاب من قارة لأخرى ومن بلد لبلد السعودية إيران بنما الاكوادور كولومبيا متسلحا بالأدلة والوثائق والمقابلات والسجلات المنشورة حديثا ليحقق عدة أهداف في وقت واحد ، ليوضح ما يجري في الخفاء لإخضاع الدول والشعوب .

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الإستراتيجية بين هذه المؤسسات والأجهزة الاستخبرايتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من اجل الهيمنة سياسيا واقتصاديا علي الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية منها بصفة خاصة ، والعمل علي استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها ، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل الجات بهدف إخضاع هذه الدول وترسيخ مبدأ التخصص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية تخصص للمواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن .

اثر سياسات البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي علي مصر وماليزيا وتركيا

مقدمة :

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقع آثارها السلبية ، وشهادة احد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات نثبت بالتجربة والواقع العملي اثر هذه السياسات علي مصر كأحد الدول التي التزمت بتطبيق هذه السياسات وتركيا وماليزيا كمثال للدول التي رفضت الاستسلام لكافة شروط وتعليمات هذه المؤسسات واعتمدت علي مواردها الذاتية .

علاقة مصر مع البنك الدولي :

كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى **البنك الدولي** عام 1945 وفى عام 1999 حصلت مصر على قروض مستفيدة من نافذة

إقراض البنك التي تخدم الدول منخفضة الدخل، إلا أن مصر تعتبر حاليا من بين الدول متوسطة الدخل ولها القدرة علي أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول علي قروض بدون فائدة أو منح من المؤسسة الدولية للتنمية ، وفي عام 2006 قام البنك الدولي بتمويل 114 عملية في مصر وصل حجم المبالغ المخصصة لها إلي 7.8 مليار دولار ، وفي عام 2007 حجم الإقراض الممنوح لمصر إلي 700 مليون دولار وذلك تنفيذ اصطلاحات القطاع المالي الهامة وتبني خطة لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع المالي .

انضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية في عام 1975 ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص ومنذ ذلك الوقت وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلي 1.3 مليار دولار موزعة بين 68 مشروع وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قبل المؤسسة من بين الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية علي تشجيع القطاع الخاص في مصر وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والخدمات الاستشارية التي توفرها ، وقد كان للمؤسسة دور هام في القطاع المالي يتمثل في توفير المعونة لبنوك القطاع العام فيما يتعلق بالخصخصة وكذلك توفير القروض للبنوك التي خضعت للخصخصة مثل مشروع بنك الإسكندرية ، كما وضعت مؤسسة التمويل الدولية أيضا أولوية للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال مشروعات البترول والتعدين ، ولكن عمل هذه المؤسسة يفضح تأثير البنك الدولي علي الاقتصاد المصري والتي من

المفترض أن تحث علي الاستثمار في المشاريع التي تعمل علي خفض الفقر لكن جميع العملاء الذين يشملهم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من غير المصريين حيث تحصل الشركات الأجنبية علي التمويل من هذه المؤسسة وكذلك الآثار التنموية التي تعود من مشروعاتها غير واضحة خاصة فيما يتعلق بصافي فرص العمل التي تخلقها هذه المشاريع .

أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تعتبر ذراعا آخر لمجموعة البنك الدولي تعمل علي دعم القطاع الخاص وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين علي الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في البلدان النامية ، وكذلك تقوم بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات إستراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص إلي البلاد .

والوكالية الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد في مصر وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة والذي قامت تنفيذه احدي الشركات الاسبانية .

علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي :

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي عام 1945، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل 45 مليون دولار. ولكنها رفعت أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دورياً، وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام 1962 وقعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام 1961، وبمقتضى هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها 20 مليون جنيه إسترليني وفي مقابل ذلك ألتزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من 2.24 دولار إلى 2.30 دولار للجنيه مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينات، ففي مايو 1974، بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة "الانفتاح" اقتصادياً بموجب القانون 43 لسنة 1974. ففي البدء، تدخل الصندوق في الاقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض، فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات ونصح بأن الأمر يتطلب "إصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي و"بالتحديد" طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي اتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي "المجموعة الاستشارية لمصر" وهي تكتل من الدائنين"، ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداولات واجتماعات المجموعة الاستشارية لمصر وقد طالب الصندوق مصر بضرورة اتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي" وتمثلت استجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو 1976 ويونيو 1978. كما أقتضي الأمر أيضا استئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر. ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوق النقد، الاقتصاد المصري لها من خلال استعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد. وقراءة خطابي النوايا (76 – 1978) **تفصح عن الآليات الآتية:**

أ. تفضيل الزراعة على الصناعة.

ب. تفضيل القطاع الخاص على العام.

ج. تفضيل الأجنبي على الوطني.

د. تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

ه. تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلي عرض بخطابات النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي :

1- خطاب النوايا لعام 1976:

صدر هذا الخطاب في مايو 1976. ويتضمن الخطاب برنامجاً "للإصلاح الاقتصادي" مدته سنة واحدة في إطار ترتيب مساندة من

الصندوق بمبلغ 125 مليون من وحدات السحب الخاصة (قيمة الوحدة 1.2 دولار أمريكي).

يحتوي الخطاب على إجراءات في مجالات إصلاح نظام الصرف وسياسة التجارة الخارجية وتحديد المعاملات الداخلية واللامركزية والسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة الدين الخارجي والمتأخرات. ومن إجراءات احتواء الإنفاق الجاري، تخفيض تكاليف دعم المواد الغذائية بأكثر من 100 مليون جنيه مقابل منح علاوة لنفقة المعيشة لذوي الدخل المحدود قدرها 30 مليون جنيه.. فضلاً عن توقع ضرورة منح زيادة أخرى في الأجور في أواخر السنة

كما أن مصر ملتزمة بنص الفقرة 22 من خطاب النوايا بالاستجابة لطلب المدير المنتدب للصندوق بالتشاور متى رأي ذلك. وجدير بالذكر في هذا المقام أن السياسات الاقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في خطاب النوايا (1976) كانت السبب الرئيس في انتفاضة الشعب المصري في 18 و19 يناير 1977.

2-خطاب النوايا لعام 1978:

صدر هذا الخطاب في يونيو 1978 وهو يتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامجاً للإصلاح الهيكلي مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من 1979 – 1981. ويقوم الإصلاح الهيكلي المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هي: القضاء على الاختلال بين الأسعار والنفقات، وتخفيض الدعم، وتشجيع الزراعة، وإطلاق حرية مشروعات القطاع العام في استئجار العمال.

وإذا كان عام 1974، 1975 يمثلان بدء تكييف صندوق النقد للاقتصاد المصري مع بدء تدشين سياسة " الباب المفتوح "، فإن الفترة من عام 1976 إلى عام 1987 قد شهدت تغلغل صندوق النقد عبر مسالكه الثلاثة معاً : الإقراض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، ضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، والتدخل لإعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات القروض والفوائد.

تضافرت عوامل الأزمة الاقتصادية الحادة بملامحها المختلفة، ودخلت في مفاوضات مضنية مع رئيس بعثة الصندوق في مايو 1986 من أجل التوصل إلى اتفاق مع الصندوق يمكّنها من الحصول على مزيد من القروض من ناحية ويمهد لها الطريق لإعادة جدولة ديون باريس من ناحية أخرى. وقد وقعت حكومة مصر في مايو 1987 اتفاق مساندة مدته 18 شهراً مع الصندوق بعد أن استكملت المفاوضات حول " مسودة خطابه النوايا " في فبراير 1987.

3-خطاب نوايا 1987

في فبراير 1987، استكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي حول " مسودة خطاب النوايا ". وتشير مقدمة مسودة الخطاب، **إلى أن الحكومة استهدفت من خلال برنامجها للإصلاح الاقتصادي:**

- والتحكم في التضخم من خلال تخفيضات فعالة في الإنفاق الحكومي مع زيادة إيرادات الدولة،
- زيادة دور آليات السوق وإعطاء دور متزايد لجهاز الأثمان في الاقتصاد

- علاج العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشـــيد واردات السلع الاستهلاكية وتشجيع الصادرات
- تقليل التعدد في أسعار صرف الجنيه وتقليل عدد السلع المدعمة من الدولة وزيادة أسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة.
- زيادة تدريجية في أسعار الفائدة على الودائع بـــالبنوك وزيـــادة المدخرات ".
- وفي السياسة المالية خفض العجز في ميزانية الدولة من خـــلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة، وخفض نسبته إلـــى الإنفاق العام للدولة فـــي الميزانيـــة، والـــتحكم فـــي الإنفـــاق الاستثماري للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب من خـــلال الإصـــلاح الضريبي، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة أســـعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الأســـعار المحليـــة مـــن الأسعار العالمية.

وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو 1987) والحصول على موافقتهم علـــى إعادة جدولة ديونها المقدرة ب 12 بليون دولار، كما تمكنت من الحصـــول على 500 مليون دولار في صورة قروض غربية.

ومع نهاية الثمانينات احتاجت مصر مرة أخرى شهادة صندوق النقد الدولي لتذهب بها إلى نادي باريس لجدولة ديونها. وضغطت الدول المقدمة للمساعدات من أجل دفع مصر إلى عقد اتفاق مع صـــندوق النقـــد الـــدولي

بالشروط التي يراها ملائمة، فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عامي 88 – 1989 والبالغة 230 مليون دولار (115 عن كل عام)، والتي قررت عام 1987 تخصيصها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات.

وفيما يلي تلخيص بسياسات أو روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

أولاً : المجال الضريبي:

- تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول .
- تقديم تيسيرات جمركية علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية .

لقد كانت السياسة الضريبية في الفترة السابقة في مصر طبقا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية عند طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي بحيث يغطي أكبر قدر من الممولين بصرف النظر علي ظروف معيشتهم وتميز **طبقة رجال الأعمال ويتضح ذلك في العناصر الآتية :**

- تخفيض سعر الضريبة علي الدخل
- الحد الأقصى للضريبة 20% سعر الضريبة موحد لمن يكون دخلة 20000 عن من يكون دخلة مليون جنية أو أكثر.
- استحداث الضريبة العامة علي المبيعات التي لا تفرق بين غني وفقير

- استحداث الضريبة العقارية

أن النظام الضريبي المصري بعد الإصلاح الاقتصادي اخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية بل علي العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الدخول بين المواطنين المصريين ، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية علي حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة من خلال توسيع قاعدة الضريبة لتشمل جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض أسعار الضريبة العليا وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير .

ثانياً : تخفيض قيمة العملة

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربما تستند إلى عدد من الحجج، أهمها الرغبة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري، وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التدفق إلى الاقتصاد المصري، وبالتالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهذه الحجج لم تتحقق عندما خفضت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الأمريكي وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من **دفع الثمن لذلك ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي :**

1- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟ يرتبط بشروط ارتفاع مرونات الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات، فضلا عن ضرورة أن يصاحب ذلك ارتفاع قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة،من الواقع العملي نجد أن استجابة الصادرات لتخفيض قيمة الجنيه تعد محدودة جدا، وأن التخفيضات

الجوهرية للجنيه المصري في 1979 – 1989 – 1991 – 2001 – 2003 لم يصاحبها تطور يذكر في نمو الصادرات، وكذلك فأن ضعف الجنيه لن يؤدي إلى النتيجة التي يتوقعها المراقبون بالنسبة للواردات؛ إذ يلاحظ ضعف استجابة الواردات بصورة واضحة لتخفيض قيمة الجنيه المصري، وأن العكس هو المتوقع، حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبا كبيرا من المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعني أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا من جانب، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج من جانب آخر. محصلة ما تقدم هو أن تخفيض قيمة الجنيه لن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بقدر ما ستؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار.

وفقا لمحضر [5] اجتماع رسمي مؤرخ في 8 يناير 2003 بين يوسف بطرس غالي وديفيد وولش السفير الأمريكي بالقاهرة وقبل 20 يوم من قرار تحرير سعر الصرف ، طلب السفير من الوزير حل مشكلة الصرف في مقابل إنجاح زيارة جمال مبارك إلي أمريكا في نفس الفترة ، وارتفع سعر الصرف إلي 6.5 جنية مصري مقابل الدولار

5- صوت الأمة العدد 234 الصادر في 23-5-2005

وفيما يلي بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري : مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات السلعية	4.7	4.1	4.7	6.2	7.7	10.6
الواردات السلعية	14.1	12.6	12.5	10.9	12.9	19.8
حجم التجارة	18.8	16.7	17.2	17.1	20.6	30.5
العجز التجارى	9.4	8.5	7.8	4.8	5.2	9.2

والذي يلاحظ عدم تأثر الصادرات والعجز التجاري بالتغير في أسعار الصرف وتخفيض الجنية المصري أي أن الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هي التي تحملت الأثر فقط.

2- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ من ناحية أخرى، فإن مصر، للأسف الشديد، على الرغم من امتلاكها أكبر مخزون في العالم من آثار العالم القديم، وشواطئها الطويلة جدا على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ومناخها المعتدل نسبيا، خصوصا في الشتاء، ألا أن الترتيب الدولي لمصر في المؤشر العالمي للسفر والسياحة يعد متواضعا، بل ربما يدهش البعض إذا علم أنه وفقا للتقرير الأخير في 2011 فإنه، فيما عدا الكويت، فإن دول مجلس التعاون تحتل ترتيبا دوليا أفضل من مصر في هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المركز 30، والبحرين 40، وقطر 42، وعمان 61، والمملكة العربية السعودية 62، بينما تحتل مصر المركز الـ 75، وأخيرا الكويت 95، وذلك من بين 139 دولة يشملها التقرير.

وفيما يلي بيان بتطور أعداد السائحين خلال الفتـــرة مـــن 2000 إلـــي 2009: مليون سائح

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السائحين	5.1	4.6	5.5	6.0	7.3	8.6	9.2	11.1	12.8	12.1

من الجدول السابق يتضح عدم تأثر انخفاض قيمة العملة علي إعداد السائحين الوافدين لمصر.

3-هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جذب الاستثمار الأجنبي؟ هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الاستثمار الأجنبي المباشر بصـــفة أساســـية مثل حجم السوق والقوة الشرائية فيه ونوعية بيئـــة الأعمال واستقـــرار القوانين ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعـــب دورا حاسما في هذه التدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة، فـــإنه يخلـــق ميزة للشركات الأجنبية، حيث تصبـــح تكاليف الإنتاج، بصفة خاصـــة الأجور، رخيصة نسبيا في الدولة التي حدث فيها التخفيض، هذا طبعـــا بشرط ألا يترتب على التخفيض ارتفاع الضغوط التضخمية، غـــير أنه من ناحية أخرى، يلعب استقرار معدل الصرف الأجنبـــي دورا مهمـــا أيضا فـــي هذه التدفقـــات، وكلما ارتفعت درجة عـــدم استقرار معـــدل الصرف كلما ازدادت درجة عدم التأكد المصاحبة لقـــرار الاســـتثمار، وهو ما يؤثر بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي شكل يوضح الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر خـــلال الفترة من 2004 إلي 2010: مليون دولار

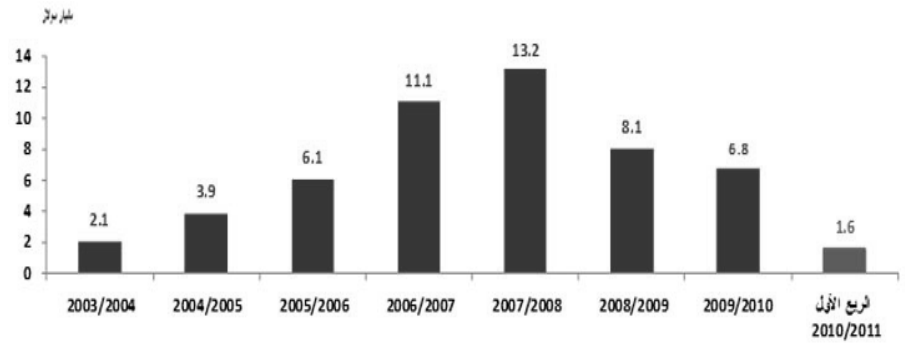

يلاحظ من الجدول السابق عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة بالتغير في قيمة العملة خلال الفترة من 2004 إلي 2010

بالإضافة إلي فشل الحجج في تخفيض قيمة العملة فان هناك العديـــد من الآثار السلبية التي ترتبط بانخفاض قيمة العملة مثـــل : ارتفـــاع معـــدل التضخم، وانخفاض مستوي المعيشة وبخاصة الطبقة المتوسطـــة والفقـــيرة وكلما ازدادت الآثار التضخمية الناجمة عن التخفيض في قيمـــة العملة قـــل الأثر التصحيحي للتخفيض على الميزان التجاري. كذلك، فإن الإعلان عـــن النية في التخفيض سيدفع بالعديد مـــن المضاربين في مصـــر والخارج إلى المضاربة على الجنيه، وهـــو ما سيرفع قيمة الدولار في الســـوق المصري ويؤدي إلى تدهور قيمته حتى قبل أن تتم عملية التخفـــيض بالفعـــل، وممـــا لا شك فيه أن مثل هذه المضاربات الضارة ستحدث آثارا سلبية في ســـوق النقد الأجنبي.

وأخيرا، فإنه من المتوقع مع تخفيض قيمة الجنيه ضعف الإقبال على الاحتفاظ بالمودعات بالعملة المحلية؛ نظرا لتراجع قيمتهـــا مـــع التخفـــيض

التدريجي لقيمة الجنيه، وتزايد الإقبال على المودعات بالعملات الأجنبية مثل الدولار واليورو، وهو ما يطلق عليه إحلال العملة، الأمر الذي سيلقي بضغوط إضافية على معدل الصرف مع تزايد الطلب على عمليات إحلال العملة والتخلص من المودعات بالجنيه المصري وهذا ما حدث في مصر بعد تخفيض قيمة العملة .

3- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم :

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الأسعار وفق العرض والطلب وإلغاء الدعم وفق الوسائل التالية :

- منع الرقابة علي الأسعار ، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية سواء الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة
- رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها

شدد برنارد فونك ــ[6] ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ــ علي ضرورة تخفيض الدعم في مصر وترشيده، مشيراً إلي أن هناك خسارة كبيرة للموارد الموجهة للدعم ويمكن تحقيق نفس الهدف بموارد أقل.

6 Source forum.alnel.Com : http://forum.alnel.com/thread-11972.html

وأضاف أن البنك الدولي يعد ورقة حول تخفيض دعم الوقود والطاقة وترشيد استهلاكهم سيتم عرضها قريباً علي الحكومة المصرية، فضلاً عن إعداد تقرير لدراسة إنتاج الخبز البلدي والخيارات السياسية المطروحة لتقليل إنتاج بعض الأفران.

وذكر التقرير الذي عرضته الدكتورة شيرين الشواربي ــ الباحثة في مجال خفض الفقر بالبنك الدولي ــ أن 45% من إجمالي الدعم يذهب لأغني 60% في مصر، مشيرة إلي أنه يمكن توفير دعم بنسبة 63% لصالح الفقراء.

وكشف عن تسرب الخبز البلدي بنسبة 31% خلال هذا العام، فيما بلغت نسبة التسرب في البطاقات التموينية 26%، مشيراً إلي أن نسبة الفاقد في الدقيق مازالت كبيرة، حيث تمثل نسبة الفاقد ثلث حجم الدقيق المدعم.

وقال إن تكلفة الدعم المسرب بلغت وفقاً للعام المالي 2009/2008 حوالي 5،5 مليار جنيه يمثل القمح النسبة الكبرى منه بنسبة 61%، يليه الزيت بنسبة 18%.

وأوضح التقرير أن محافظات الصعيد وهي من المحافظات الأكثر فقرا في مصر هي الأقل استفادة من الدعم تليها محافظات الوجه البحري، مشيراً إلي أن بُعد القاهرة تماماً عن عدم الاستفادة لاستحواذها علي الجزء الأكبر من الدعم، ولفت إلي حصول الأغنياء علي الجزء الأكبر من الدعم عن الفقراء.

و أعلن وزير المالية السابق سمير رضوان[7] أن مخصصات الدعم وصلت إلي 33% من قيمة الموازنة المصرية الأولى بعد ثورة 25 يناير وأن 75% من هذا الدعم لا يصل إلي من يستحق ، من أصل 490.6 مليار جنيه هي قيمة الإنفاق في الموازنة الجديدة 2011 – 2012 على مدى 12 شهراً ابتداء من يوليو/ تموز يستحوذ "بند" الدعم على نحو 137 مليار جنيه، منها نحو 95.5 مليار جنيه لدعم الوقود، أكد الخبراء أنه ــ هذا الدعم ــ يذهب دائما إلى من لا يستحق وفي حاجة إلى ترشيد.

وعن تفاصيل الدعم فقد تم تخصيص نحو 1.5 مليار جنيه لدعم إسكان محدودي الدخل بزيادة 250 مليون جنيه عن متوقع العام الجاري و850 مليون جنيه لدعم الركاب وأكثر من 420 مليون جنيه لدعم الأدوية وذلك بخلاف مبلغ 3.5 مليار جنيه لدعم العلاج المجاني على نفقة الدولة، فيما بلغت جملة مخصصات دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة بلغت 95.5 مليار جنيه.

ولا شك أن تخفيض الدعم أو إلغائه يكون تأثره الأكبر علي الطبقة المتوسطة والفقيرة في مصر وزيادة الأعباء عليها وكذلك يؤدي إلغاء الدعم المقدم من الدولة للمنتجين والمصدرين إلي تعزيز سيطرة الرأسمالية الدولية علي السوق المحلي بعد طرد المنتجين المحليين الذين يكونوا غير قادرين علي المنافسة أما بإلغاء الدعم أو زيادة إسعاد المدخلات من مواد خام وأسعار طاقة وخدمات وبالتالي ارتفاع أسعار إنتاجهم وعدم القدرة علي المنافسة الخارجية والخروج من السوق ، والمطلوب ليس إلغاء الدعم لكن إعادة تقنينه وترشيده ليصل إلي من يستحق .

7 http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=478959

4- الخصخصة (بيع القطاع العام)

يمكن تعريف عملية الخصخصة[8] بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب .وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، فإن الحكومات بإمكانها خصخصة الأراضي) خصخصت بعض الدول الآسيوية الموانئ (أو الإسكان) الأمر الذي تم في بريطانيا وبعض الدول الأخرى (أو حتى الخدمات) مثل الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، التي خصخصة التعليم وإنشاء الطرق وجمع القمامة وغيرها من الخدمات عن طريق إسناد تنفيذها إلى شركات خاصة.

ومن المهم فهم المنطق الذي يحرك عملية الخصخصة – ألا وهو عدم وجود حدود لما يمكن للحكومات تنفيذه، بالإضافة إلى أن بعض المشروعات وعلى الأخص الصناعية منها يمكن للقطاع الخاص التعامل معها بصورة أكفأ.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

- **البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة :**على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

8 خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، www.cipe-arabia.org :

- **البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة** :يعد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة .فقد أثير الجدل حول عمليات الخصخصة في المكسيك نتيجة للادعاءات القائلة بأن الشركات بيعت لأصدقاء أعضاء الحزب الحاكم بأسعار مخفضة .وقد أثيرت نفس الادعاءات حول الخصخصة في روسيا نتيجة لنقص الشفافية.
- **الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة** :لا يعتبر مناصرو الخصخصة التامة هذا النوع شكً لامن أشكال الخصخصة، حيث تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل .يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.
- **بيع أصول الشركات المملوكة للدولة** : يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقة عليها .ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها .عادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًا.اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.
- **بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة** :يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من

المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

- **شراء الموظفين/المديرين للشركة المملوكة للدولة :**من أكثر أساليب الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين، حيث تتكون شركة جديدة من عدد من الموظفين الذين يشتركوا بمواردهم ويقترضوا أموال جديدة، على أن تشتري الشركة الجديدة الشركة القائمة المملوكة للدولة، بحيث تصبح الشركة الجديدة شركة خاصة .نجح هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوافز الضريبية الخاصة التي يتمتع بها .استخدم هذا البرنامج كوسيلة من وسائل الحماية من أشكال الاستيلاء العنيفة أو من أجل الحد من البطالة عندما يكون البديل هو تسييل أصول الشركة.
- **تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة :**وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة .غير أن هذا الأسلوب الذي اتبعته عدد من الدول الإفريقية له أوجه قصور على المدى البعيد .ففي ساحل العاج على سبيل المثال حسنت الإدارة الخاصة من كفاءة توفير المياه، غير أن هذا التقدم كان مؤقت لأن الحكومة استمرت في إدارة الاستثمار مع الاحتفاظ بسياسيات تسعيرية تميزية .وبشكل عام عند الدخول في عقد إدارة مع الحكومة لا تتمتع الشركة التي تدير المنشأة بسيطرة حقيقية لأن الحكومة تملي الشروط التي تعمل شركة الإدارة بموجبها.

الخصخصة في مصر:

يعد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركـــان عمليـــة الإصـــلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مـــع ســـعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية .بدأ برنامج الخصخصة نتيجـــة لاشتراط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة ١٩٩١ .

وهنا لابد أن نذكر أنه وفي عام 1991 كان المطروح للبيـــع 314 شركة الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحا ومع ذلك تم عرضـــها للبيـــع 254 بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـــ60 شركة.بدأت الحكومة بطرح ٣١٦ شركة للخصخصة كان العدد الأكبر منها يتمتع بتحقيق الأرباح.ومع حلول سنة ٢٠٠٣ كانت قد تمت خصخصة ١٣٣ شركة كاملة وخصخصـــة ٥٥ بشكل جزئي، كما %)حققت حصيلة الخصخصة ٤,٣ مليار دولار أمريكي . ذهبت أغلب هذه الحصيلة إلى وزارة المالية في حين ذهبت ١٨ % منها إلى المعاشات المبكرة وما يزيد على ٣٠ % منها إلى تسوية ديـــون الشـــركات المملوكة للدولة في حين ذهبت ٥ %منها إلى إعادة الهيكلة.

اتبعت الحكومة عدد من أساليب الخصخصة :تمت خصخصـــة ٢٨ %من الشركات عن طريق طرح أسهمها في البورصة، وبيعت ٢٢ % من الشركات إلى مستثمر كبير، كما تمت خصخصة ٢٦ % من الشركات بالبيع إلى اتحاد مساهمين من الموظفين، في حين تمت خصخصة ٢٤ % بتسييل الأصول /إشهار الإفلاس وبيع هذه الأصول لاحقًا .في حالة البيع للاتحادات وبعد تقييم لجنة الخصخصة الوزارية كانت هذه الاتحادات تحصـــل علـــى خصومات وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٠ % والسداد الآجل على مدار

عشر سنوات .وفي حالة الخصخصة الجزئية استخدمت الحكومة أسلوب عقود الإيجار التي سمحت للقطاع الخاص بإدارة الشركات التي ظلت مملوكة للدولة، وقد تم اتباع هذا الأسلوب في حالة الشركات الضعيفة التي كانت تعاني من الخسارة وصعب العثور على مستثمرين لشرائها .وفي هذه الحالات استمر القطاع الخاص في إدارة الشركة حتى انتهاء العقد، وبعد انتهائه كان المؤجر يمنح خيار شراء الشركة.

تعدد أوجه الفساد الذي خلفته الحكومة السابقة التي سرقت ونهبت أموال المصريين ، بطرق غير مشروعة وأحيانا بوسائل مشروعة وقانونية اخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين.

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء علي المال العام، مما أدي إلي ضياع ما يقرب من 98 شركة وبيعها بأبخس الأسعار..

ولعل أبرز الشركات التي بيعت بأقل من ثمنها ما يلي :

1- شركة »النشا والجلوكوز« التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتم خصخصتها عام 2003 وبيعت بمبلغ 160 مليون جنيه دفع منها 126 مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد علي 400 مليون جنيه، أصول الشركة مصنعان أحدهما بمنطقة طرة البلد علي كورنيش النيل مساحتها 8 أفدنة سعر المتر يساوي 12.5 ألف جنية ، والآخر بمنطقة مسطرد مساحته 14 فدانا ومخازن بالإسكندرية وبولاق بالإضافة إلي شقق [9].

9 جريدة اليوم السابع ، 10 مارس سنة 2011
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&IssueID=158

2- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلي أنهـا أنشـئت عـام 1960بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسـلطة الدولة حتى عام 2000 وظلت تمثل دعما دائما لميزانية الدولـة بمـا تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلي ما يقرب من 30 مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل 80% من إنتاجها وكان للشـركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب. وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيـع 90% من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة 10% لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة [10]

3- شركة بيبسي كولا تم بيعها بمبلغ 158 مليون جنية مصري بشرط قيام المستثمر باستثمار 180 مليون جنية خلال السنوات الخمس التالية في عام 1994 علي الرغم بان ثمن مصنعين فقط (المنيا ، بورسـعيد) بمبلغ 150 مليون جنية فكيف تباع 8 مصانع بهـا 18 خـط إنتاجيـاً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط وليس ذلك فقط ولكن باع المستثمر الرئيسي حصته لشركة كولا العالمية بمبلغ 400 مليـون دولار [11]

4- بنك الإسكندرية ، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مـدير المركـز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري

10"خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك " ، مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية

/http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicktel

11عبد المجيد راشد ، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة ،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل 1.6 مليار دولار في الوقت الذي قدر فيه خبراء بنوك القيمة السوقية للبنك ب5.5 مليار دولار ، مضيفا أن الحكومة قامت بإعادة هيكلة البنك وتنظيف محفظته من الديون قبل البيع مباشرة وهو ما كلف الدولة 9.11 مليار جنيه وتمت عملية البيع رغم أن البنك كان يحقق مكاسب سنوية وصلت لـ«532» مليون جنيه حسب ميزانية 2005 شحاتة أضاف أن الصفقة شملت بيع 188 فرعا في شتي أنحاء الجمهورية ومساحات كبيرة من الأراضي بالمناطق السكنية في القاهرة والجيزة وكان البنك يسهم في رؤوس أموال «12» مشروعا و«13» صندوقا استثماريا بالبورصة و«154» شركة تعمل في مجالات استثمارية عديدة كما كان يشارك في سندات تصدرها 9 جهات موزعة على بنوك وشركات مختلفة كما تسبب أيضا في الإضرار بمصالح المساهمين من خلال بيع سهم البنك بحوالي «12» دولارا لبنك «سان باولو» في حين أن بنك الإسكندرية باع حصته في البنك المصري – الأمريكي التي بلغت حوالي 22% بـ 38 دولار للسهم [12]

5- شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية) بمبلغ 17 مليون دولار تشمل الأصول الثابتة والمخزون أيضا والتي تقدر الأصول الثابتة من مباني وأراضي لها 115 مليون دولار والشركة من الشركات الإستراتيجية المصرية حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن إلي 12

12 جريدة الدستور المصرية بتاريخ 2011/7/9
http://www.dostor.org/crime/11/july/9/47684

طن وبسعات تصل الي1300 طن بخار في الساعة بالإضـــافة إلـــي إنتاج مراجل توليد الكهرباء وأوعية غازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب ولتوضيح حجم الخسارة من بيـــع هـــذه الشـــركة نـــذكر أن الحكومة المصرية تعاقدت مع الشركة المشتراه علي صناعة علايـــات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ 650 مليون دولار [13] .

6- شركة المصرية للزجاج والتي كانت تحقق أرباح ســـنوية بمبلـــغ 50 مليون جنية بيعت بمبلغ 150 مليون جنية أي أرباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية.[14]

7- شركة حديد الدخيلة والتي تحتاج إلي كتب لكشف الفساد والتي تتكـــون من مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي وتحتـــوي علـــي مصـــنع الدرفلة الوحيد في مصر بيعت بمبلغ 4 مليارات جنية فـــي بورصـــة الأوراق المالية أي أرباح الشركة في عامين ولم يتم دفع ثمنهـــا إلـــي الآن .

8- شركة النوبارية لإنتاج البذور نوبا سيد بيعت في 1999 بمبلـــغ 103 مليون جنية ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الإستراتيجية حيث حـــرم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمـــة واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية 1998 بمبلغ 214 مليون جنية[15]

13عبد المجيد راشد ، المرجع قبل السابق .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

14عبد المجيد راشد ، الخصخصة الخائنة ، http://rashd-karama.maktoobblog.com/156208/

15 جريدة الشروق ، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد
http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736

9- صفقة بيع شركة عمر أفندي التي تحولت عملية بيعها إلـــى فضـــيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و140 مليـــون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به، وكما تابعنا كيف سارت الصفقة وكيف انتهت كما قدرها محيي الدين، فأي استثمار هذا وهو لا يعرف إلا البيع وبيع ما لا يملك لا هو ولا نظامه. وأخيرا انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندي للمستثمر السعودي صـــاحب شركة "أنوال السعودية" بمبلغ 589.5 مليون جنيه وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها 82 فـــرعا هي فروع الشركة بمحـــافظـــات مصر ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقـــل واستراحات وشقق وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفـــروع بمـــا هـــو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي الذي أصر محيي الدين على إتمام الصفقة له.

10- شركات الاسمنت حدث ولا حرج وهذه الشركات كلها من الشـــركات الرابحة .

- شركة اسمنت أسيوط 576 مليون جنية
- شركة الإسكندرية للاسمنت 209 مليون جنية
- شركة اسمنت بني سويف 143 مليون جنية
- الشركة المصرية للاسمنت مليار و494 مليون جنية
- شركة السويس للاسمنت مليار و144 مليون جنية

- شركة العامرية للاسمنت 134 مليون جنية

تم بيعها والتي تم السيطرة علي سوق الاسمنت المصري هذه السلعة الإستراتيجية من قبل ثلاث شركات –لافارج الفرنسية –سيمور البرتغالية – سيمكس المكسيكية ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق إلا 8% من خلال الشركة القومية للاسمنت

من المسئول عن سعر البيع للمستهلك 750 جنيه للطن، رغم أن تكلفة إنتاجه تقل عن200 جنيه فقط؟ والغريب في الأمر حسب البلاغ أن هذه الشركات كانت ومازالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل في إهدار المال العام، ويكفي القول هنا إن شركة أسمنت أسيوط حققت وفقا للقوائم المالية الأخيرة مبلغا وقدره ، 199 مليون جنيه ، وحققت الإسكندرية للأسمنت 209 ملايين جنيه، وحققت أسمنت بني سويف 341 مليون جنيه، وحققت المصرية للأسمنت مليارا و494 مليونا، وحققت القومية للأسمنت 8 مليون جنيه، أما أسمنت السويس فقد حققت صافي ربح يصل إلي مليار و441 مليون جنيه، والعامرية للأسمنت حققت صافي ربح يقدر ب431 مليون.

ولم تخسر مصر فقط الأرباح العالية لشركات الاسمنت الذي لم يستطيع أي قطاع في مصر تحقيق هذه الأرباح إلا قطاع البترول ولكنها خسرت أيضا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها علي سبيل المثال :

- شركة اسمنت بورتلاند حلون بيعت بمبلغ 102 مليون جينة من أموال البنوك ولكنها بيعت من المستثمر إلي شركة القلعة بمبلغ

3.6مليار جنية والتي باعتها إلي المجموعة الايطالية بمبلغ 4.6 مليار جينة .

- شركة اسمنت أسيوط بيعت بمبلغ 1.3 مليار جنية ولدي الشركة مستحقات للأطراف خارجية بمبلغ 1.7 مليار جنية أي أن الشركة الأجنبية استردت أكثر مما دفعت .

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من ٨٩ شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومة السابقة من دون وجه حق وبعقود شابها البطلان مما أهدر ملايين الدولارات علي البلاد وشرد عددا ضخما من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء خدمتهم بنظام المعاش المبكر.

" الخصخصة ورجال الأعمال " كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية – حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر علي مدار ثلاثين عاما .

وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلي قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان ، كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحا هائلة ، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من ٨٩ شركة ، سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية ، أو يتم إلغاؤها لأنها تمت وفقا لمعاهدات وقوانين

يجب احترامها ،والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة بدءا من وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين ، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات ، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار ، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق.

أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ 500 مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ 500 مليار جنية، ومع ذلك فقد تم بيع 241 شركة من إجمالي 314 شركة بحصيلة بيع 16مليار و741 مليون جنيه وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز 22 مليار جنيه فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة ..فبأرقام الحكومة عام 2003 فإن حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت 16.9مليار جنيه تم سداد 14.7 مليار جنيه منها 3 مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر و4.5 مليار تسويات ديون للشركات و6.6 مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة و0.9

مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات .. أي أن حصيلة بيع القطـــاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت وراءها أكثر من 450 ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر[16].

أن برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن أي قيود تمنع الأجانـــب من تملك المشروعات الاقتصادية الإستراتيجية والمرتبطة بـــالأمن القـــومي المصري ، مثل شركات الاسمنت والأراضي التي لها بعد إستراتيجية امني وعلي سبيل المثال أراضي سياج في سيناء والتي صرف في مقابلها تعوض 400 مليون جنية .

ولكن الحكومات في أكثر الدولي رأسمالية تقوم بحماية صـــناعاتها الإستراتيجية ففي انجلترا اعترض مجلس العموم في عام 1986 علي زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وأرغمت علي إلغاء الصفقة .

والمثال الآخر في الوليات المتحدة الأمريكية فقد تم إلغاء صفقة بيع بعض الموانى الأمريكية لشركة موانى دبي ورغم شفافية الصـــفقة وأحقيـــة دبي بالصفقة ومع ذلك تم إلغاؤها .

وبعد الثورة المصرية في 20 يوليو 2011 قررت الحكومة المؤقتة في مصر إلغاء برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العـــام، يبـــدو أن هناك توافقاً على عدم الاتجاه نحو "تأميم" الشركات التي تم بيعها بأقل مـــن أسعارها الحقيقية، خاصةً الكبرى منها، وإن كان هناك اتجاه لمراجعة العقود الخاصة بتلك الشركات.

---

16 شبكة المعلومات القانونية العربية
http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

وأعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، والمشرف على قطاع الأعمال، علي السلمي، عن إلغاء برنامج الخصخصة بالفعل، واصفاً إياه بـ"غير العادل"، فقد رفض وزير القوى العاملة والهجرة، أحمد البرعي، فكرة تأميم الشركات الكبرى، على اعتبار أن ذلك سوف يضر بالمناخ الاستثماري في مصر، وارجوا ألا يكون ذلك بعد فوات الأوان .

ولكن ما هي نتيجة إتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ وهل حققت ما حققته الدول التي عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا ؟

وللإجابة علي هذا السؤال يتم من خلال الآتي :

- مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.
- مقارنتها بمؤشرات أداء اقتصاد تركيا وماليزيا كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانيات عند تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

أولا : مؤشرات أداء الاقتصاد المصري .

هناك العديد من المؤشرات التي قد تظهر إنها ايجابية وهي :

- وفقا لتقديرات نهاية 2009 بلغ الناتج المحلى الإجمالي 187.3 مليار دولار أمريكي ،
- حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعا غير مسبوق في الأعوام من 2003 إلى 2007 تجاوز 8% ، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند 5% للعامين 2009 و2010.

- والمؤشر الثالث المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2000 عند 1.447 دولار أمريكـــي. ارتفع هذا المتوسط في عام 2009 إلى 1.990 دولار أمريكي على الرغم من استمرار الزيادة السكانية(بمعدل 1.76% سنويا) التي أوصلت تعداد مصر اليوم إلى 83 مليون نسمة.

وفى الأمور الثلاثة –إلا أن التقدم والتعافي الاقتصادي هذا لا يعـــدو أن يكون سوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادي مصري لا يزال به من القبح الشيء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

- فنسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلى الإجمالي تجاوزت في عام 2009 نحو 80% لتدق ناقوس خطر بالغا على المســـار المســـتقبلي للاقتصاد المصري.
- بينما بقى إجمالي الدين الخارجي تقريبا على حاله (29.5 مليار دولار أمريكي في 2000 و28.1 مليار في 2009) وإن انخفضت نسبته من الناتج المحلى بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية.
- خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها وبلغت العـــام الماضي 11.8% بعد أن كانت قد قاربت على 19% في 2008.
- اقترب المعدل السنوي للبطالة من 10%. هيكليا، استمر غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.
- لم يزد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلى بـــين عـــامي 2000 و2009 سوى بنسبة 2.4% ليصل إلى 38% في مقابل 48% لقطاع

الخدمات. بل وتراجع إسهام القطاع الزراعي من 16% في 2000 إلى 13.8% في 2009

- قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت 17.48 مليار جنيه 3 مليارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول2010، مقابل 12.25 مليار جنيه(2.1 مليار دولار) في الشهر نفسه من سنة 2009.
- قيمة الواردات ارتفعت كذلك بنسبة 33% خلال الشهر نفسه، حيث بلغت 30.23 مليار جنيه (5.2 مليارات دولار)، مقابل 22.69مليار جنيه (3.9 مليارات دولار) في سنة 2009
- وبلغت قيمة الصادرات 12.75 مليار جنيه (2.2 مليار دولار)، مقابل 10.43 مليارات جنيه (1.8 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول 2009، بنسبة ارتفاع بلغت22.%
- ثم يزداد المشهد الاقتصادي المصري قبحا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين. وفقا للتقديرات الدولية. تصل اليوم نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى 25% (محددا بدولار أمريكي كدخل اليوم الواحد) وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين 15% و20%.

وهو ما يعنى أن التحسن الذي طرأ بين 2000 و2010 على الناتج المحلى الإجمالي ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه لم يرتب بعد تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها. كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين – أي 10% من السكان –

نصيبها من الناتج المحلى الإجمالي إلى ما يقرب من 28% مقدمة بذلك الدليل البين على تنامي تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأفضل ما يطلق علي معدلات النمو في مصر بأنها نمو بلا تنمية موجه إلي قطاعات بذخ وإسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري

ثانيا : التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا :

ففي ماليزيا يقول د.محمد ماهتير: أن المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي .للإنشاء والتعمير "والاتحاد العالمي للتسويق.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية1986 عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو.ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982 م، قائلا نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير، التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات

ولقد قام العديد من الباحثين في حصر أسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية :

1. تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
2. أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

3. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.
4. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
5. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، **أوردها فيما يلي:**

1. تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.
2. امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 .

3. التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فـروع النشـاط الصناعي " الصناعات: الإستهلاكية – الوسيطة – الراسمالية".[17]

وفي عام 2008 كان ترتيب الاقتصاد الماليزي 29 عالميا من حيث اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي 397.5 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 4.6 % وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلـي الإجمـالي 15700 دولار ، وبمعدل تضخم 5.8% والسكان تحت خط الفقر 3.5% ، وتسهم الزراعـة في الناتج المحلـي الإجمـالي ب9.7% والصـناعة 44.6% والخـدمات 45.7% ويبلغ حجم قوة العمل 11.2 مليون فرد يعمل منهم في الزراعـة 13% والصناعة 36% والخدمات51% وبلغ معدل البطالـة 3.7% وقـد حققت ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية تقدما اقتصاديا مضطردا وصـعودا تنمويا سريعا خاصة خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي لتغدو بـذلك دولة مصنفة علي أنها حديثة العهد بالتصنيع .

وفي توزيع الدخل فأنه في عام 2007 يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول هناك نحو 5.8مليون أسرة معيشية ، مـنهم 8.6% دخلهـا الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي ، و 29.4% بين 1000 إلـي 2000 رنجت ماليزي ، 19.8% بين 2000 إلي 4000 رنجت مـاليزي و8.6% بين 4000 الي 5000 رنجت ماليزي ، 15.8 % بين 5000 ألي 10000 رنجت ماليزي و4.9% أكثر من 10000 رنجت ماليزي .

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام 2008 نحـو 195 مليـار دولار ، وحجم الواردات 156 مليار دولار [18]

17 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

د. عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، الأجواء للنشر ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولي ، أكتوبر 2003 .

وكذلك رفض ماهتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية التي عضفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1999-2000 وأصبحت خطة ماليزيا المحلية تدرس في جامعات العالم لمواجهة الأزمة المالية ، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها محاضر للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي **لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية** [19]:

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسيات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى 17.779 رينجكتاً ماليزيا " الدولار= 3.80 رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى 2.7% مع انتهاء فترة الخطة عام 2005.

ثانياً: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازناً بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1% في 2005، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثاً: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات، وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

---

18 أ. مدحت أيوب ، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، بالتعاون مع مركز الدراسات الآسيوية ، سنة 2009 ، ص 100:101.

19د.عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، مرجع سابق

رابعاً: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارية وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة 9.1% سنوياً خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة 8.9% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة 7.7% و3% فقط على التوالي.

خامساً: توسيع استخدامات " تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزاً إقليميا ودولياً لخدماتها وإنتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

سادساً: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعاً: تحقيق مفهوم "التنمية المتوازنة والثابتة"، للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامناً: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة – وهي الأغلب بين سكان المدن – على فوائد الخدمات العامة "التعليم والإسكان والصحة".

تاسعاً: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، باعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقياً والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

وفي تركيا صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي بحذافيره حتى نهاية عام 2004، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي. جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت عدداً من الدول الآسيوية وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الدولي وتمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية. وقال أردوغان بأن الديون الداخلية والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وأن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وأنها في الوقت الحالي تبلغ واحداً وعشرين مليار دولار تسددها تركيا كلها مع نهاية عام 2004.وأبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خلال زيارته لماليزيا، وأمله بأن تحذو تركيا حذوها كي تتخلص من ضغوط صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأخطار الناجمة من الديون الداخلية.يذكر بأن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمة على تركيا تبلغ مائتين

وعشرين مليار دولار. كما تبلغ فوائد هذه الديون أكثر من أربعين مليار دولار في العام الواحد[20].

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره 8.4 في المائة ليصل إلى 724.2 مليار دولار في عام 2010 بعد ان كان 52 مليار دولار في عام 1998 ، وأصبح أكبر سابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبية السبعة وعشرين، واكبر الأسواق الناشئة في أوروبا[21].

ومن الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصاد التركي على الازدهار والنمو بهذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد في الماضي مثل[22]:

- الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام 2001.
- الإصلاحات الهيكلية المُنفذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة،علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد الأوروبي).
- استقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.
- إصلاحات العملة التي تمت في العام 2002، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.

---

20 جريدة الرياض السعودي الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1424العدد 12779 السنة 39 الموافق 17 مايو 2003

21 تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنته بالاقتصاد العربي ، صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ، 11 مايو 2011.

22 نظرة عامة علي الاقتصاد التركي ، بيت الاستثمار العالمي جلويل ، مارس 2011

- تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.
- المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- إنشاء إدارة تطوير الإسكان التي وفّرت إسكانا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.
- إصلاحات الضمان الاجتماعي والتي طبقت بموجبها نظام تأميني اجتماعي موحد على المشتغلين بالمهن الحرة (BA□-KUR)، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSK)، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة. وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يعد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعي.
- إصلاحات الرعاية الصحية التي وفّرت البلاد من خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانا للمسنين.
- انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.4 في المائة في العام 2005 إلى 8.3 في المائة في العام 2010، في حين ارتفعت مساهمته من ناحية المعدلات الحقيقية، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 5.7 في المائة خلال الفترة ما بين العامين 2005 و 2010 لتصل إلى 59.9 مليار دولار أمريكي. استحوذ قطاع الزراعة على 29.5 في المائة من العمالة في العام 2009.
- بقي قطاع الصناعة القطاع الاقتصادي الأساسي في البلاد، واحتل مكانة رائدة في عملية التنمية. حيث شهد القطاع الصناعي نموا بمعدلات ثنائية

الرقم منذ العام 2007 باستثناء الانخفاض الذي شهده في العام 2009. فقد نما القطاع بمعدل سنوي مركب مقداره 7.0 في المائة خلال العامين 2005 و2010 وصولا إلى 155.9 مليار دولار أمريكي. هذا وسجل القطاع الصناعي نموا هائلا بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية. ومن ضمن القطاعات الفرعية العديدة التابعة للقطاع الصناعي التركي، نجد قطاعات الدفاع، الالكترونيات، الحديد والصلب، صناعة السيارات ، الزجاج والسكر. هذا وتلعب صناعة الأسمنت دورا هاما في البلاد و هي تحتل مكانة رفيعة المستوى في الإنتاج العالمي. كما يعتبر قطاع المنسوجات والملابس إحدى القطاعات الفرعية الأخرى المتقدمة في البلاد، إذ تقوم تركيا بزيادة صادراتها من منتجات المنسوجات سنويا باعتبارها منتجًا كبيرا للقطن.يعتبر قطاع الخدمات التركي نجما صاعدا في الاقتصاد التركي سريع النمو. فقد حقق القطاع نمواً مضطردا من 339.7 مليار دولار أمريكي في العام 2005 إلى 526.9 مليار دولار أمريكي في العام 2010، بمعدل نمو سنوي مقداره 9.2 في المائة . ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 70.3 في المائة في العام 2005 إلى 72.8 في المائة في العام 2010. وضمن قطاع الخدمات، كان قطاع النقل والتخزين والمواصلات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت 13.4 في المائة في العام 2010، تلاه قطاع الممتلكات والمساكن بنسبة مساهمة مقدارها 12.5 في المائة، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة بلغت 10.8

في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات. ويمتلك قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن 100 مطار من ضمنها سبعة مطارات دولية. كما بلغ طول شبكة السكة الحديد 8,697 كيلومتر في العام 2008، من ضمنها خطوط مزودة بالكهرباء يبلغ طولها 2,133 كيلومتر. وحتى العام 2008، تضمن الأسطول التجاري البحري 612 سفينة، وهو يحتل المركز التاسع عشر على مستوى العالم. أما من جهة قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد المشتركين في قطاع الهاتف النقال التركي 61.5 مليون مشترك كما في الربع الأول من العام 2011، متراجعاً من 61.8 مليون مشترك كما في نهاية مارس 2010 و 63.7 مليون مشترك كما في يونيو 2009. هذا وبلغ معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت 84.7 في المائة و 24.2 في المائة كما في العام 2009.